المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

الدروس المستقاة والخطوات التالية

المؤلفـــون

تم إعداد التقرير بالاستناد إلى تحليل حول حقوق الإنسان و خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من قبل المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى مناقشات من اجتماع ساتيني (Satigny) (يونيو 2017) الذي نظمته مجموعة أصدقاء حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

قامت كل من ناديا فيلسكوف (Nadja Filskov) وبيرجيت فيرينغ (Birgitte Feiring) بتجميع التقرير بالاستناد إلى مدخلات قدمتها إيفا غرامي (Eva Grambye).

وقد تم إعداد التقرير ونشره بدعم من البعثة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة في جنيف.

PERMANENT MISSION
OF DENMARK TO THE UNITED
NATIONS IN GENEVA

© 2018 المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان

المؤسسة الدنمركية الوطنية لحقوق الإنسان

Wilders Plads 8K

DK-1403 Copenhagen K

الهاتف : 8888 3269 45+

www.humanrights.dk

يجوز نسخ هذا المنشور، أو أجزاء منه، بشرط ذكر المؤلف والمصدر.

1. اقرأ المزيد عن اجتماع Satigny في حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة - متابعة التآزر والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للدانمارك وشيلي لدى الأمم المتحدة في جنيف ، مجموعة الحقوق العالمية ، 2017 : ***http://bit.ly/ 2yFfxdM***

المحتـــــــوى

1	**حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030**	5
1.1	العناصر الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030	5
2.1	لماذا تعتبر حقوق الإنسان مهمة خطة عام 2030؟	5
3.1	لماذا تعتبر خطة عام 2030 مهمة لحقوق الإنسان؟	6
4.1	النُّهُج المتكاملة	6
2	**ربط الصكوك المتعلقة ب حقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة**	7
1.2	تتشابك حقوق الإنسان مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030	7
2.2	الروابط العملية بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامةالصورة	8
3.2	الهدف 16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	9
3	**المســـاواة وعدم التمييـــز**	10
4	**المتـــابعة والمراجعـــة**	12
1.4	إعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان للمتابعة والمراجعة	12
2.4	المنتديات الإقليمية والدولية للمتابعة والمراجعة	12
3.4	المبادئ التوجيهية للمراجعات الوطنية الطوعية	14
5	**تعزيز المساءلةتقرير معمق حول كل أهداف التنمية المستدامة**	15
1.5	تقرير معمق حول أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر	15
2.5	دمج تقارير حقوق الإنسان وتوصياتها في المراجعات الوطنية الطوعية	16
1.2.5	فتح المعلومات المتعلقة بآليات حقوق الإنسان	19
3.5	الربط بين الاستعراض الدوري الشامل وو بين أهداف التنمية المستدامة	20
1.3.5	الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة	21
4.5	إرشادات عملية لاستخدام تقارير حقوق الإنسان ومراقبتها في المراجعات الوطنية الطوعية	23
6	**العمليـــات الشـــاملة والتشاركيـــة والشفـــافـــة**	25
1.6	ضمان المشاركة في المراجعات الوطنية	25
2.6	تعزيز المساءلة من خلال المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان	28
3.6	التركيز على الأكثرا تخلفا عن الركب	29
4.6	توافر البيانات وتصنيفها	32
5.6	النهج الشاملة لجمع البيانات	32
7	**خطـــة عام 2030 في نظام حقـــوق الإنســـان**	34
8	**مســـاهمة منظومـــة الأمم المتحـــدة في اتبـــاع نهج قـــائم على حقـــوق الإنســـان في مجال التنميـــة المستدامـــة**	38
1.8	اعتماد مجلس حقوق الإنسان كمنصة لتبادل الخبرات	38
2.8	تعميم حقوق الإنسان وأهداف التنميةالمستدامة في عمليات التنمية للأمم المتحدة والفرق القطرية	39
	تعليقـــات ختـــاميـــة	41

المختصرات

FuR	(المتـــابعة و المراجهـــــة)
MoI	(وزارة الداخليـــــة)
SDGs	(أهداف التنميـــة المستدامـــة)

القســـــم 1

1 حقـــــوق الإنســـــان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

1.1 العنـــاصر الرئيسيـــة لخطـــة التنميـــة المستدامـــة لعـــام 2030

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر 2015، بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[1] وقد شكل هذا الاعتماد نهاية عملية متعددة أصحاب المصلحة كانت فريدة من حيث الطول والتعقيد والشمولية. توفر خطة عام 2030 إطاراً شاملاً و عالميا لتوحيد الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة
µتتألف خطة عام 2030 من ثلاثة عناصر رئيسية :

- الأهداف السبعة عشر **(17) لتنمية المستدامة (SDGs)** والأهداف المائة وتسعة وستون (169) التي يجب أن تحققها جميع البلدان بحلول عام 2030.
- وسائل التنفيذ (وزارة الداخلية)، التي تحدد الموارد والشراكات اللازمة للوصول إلى الأهداف والغايات المتفق عليها.
- متابعة ومراجعة (FUR) العمليات والآليات التي ستراقب وتوجه عملية التنفيذ، بما في ذلك إطار المؤشرات العالمية

تعتبر هذه الخطة نتيجة لتوافق لم يسبق له مثيل إذ يقدم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشركات التجارية اتفاق فريد من نوعه للترابط ، وخارطة طريق عالمية للتغيير ، بما في ذلك الالتزام المتجدد بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

2.1 لمـــاذا تعتبر حقـــوق الإنســـان مهمـــة خطـــة عـــام 2030؟

تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن أهداف التنمية المستدامة SDGs «تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع»،[2] وتعكس الغالبية العظمى للأهداف أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وبالتالي ، ترتبط خطة عام 2030 وحقوق الإنسان مع بعضهما البعض على نحو يعزز كل منهما الآخر.

ومن الناحية العملياتية ، فمن شأن ذلك أن يوفر جملة من الفرصل إذ توفر معايير وآليات حقوق الإنسان توجيهات لتنفيذ خطة عام 2030 و ذلك بفضل معاهدات حقوق الإنسان الملزمة قانونا التي تدعمها. و على سبيل المثال ، يمكن أن تشكل معايير ومؤسسات حقوق الإنسان حصنا ضد التقدم غير المتسق وغير المتكافئ ، وان تضمن المساءلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3.1 لمـــاذا تعتبـــر خطـــة عـــام 2030 مهمة لحقـــوق الإنســـان؟

دون إخضاع خطة حقوق الإنسان إلى خطة عام 2030 ، فإنه يمكن اعتبار أهداف التنمية المستدامة كخطة تشغيلية لإعمال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك ، تتناول خطة عام 2030 جملة من القضايا الملحة في عصرنا ، على سبيل المثال ، تغير المناخ وتلوث المحيطات ، التي تؤثر على حقوق الإنسان و التي تتم معالجتها بشكل أساسي في الصكوك والعمليات النابعة عن أنظمة أخرى غير نظام حقوق الإنسان. و على حد تعبير رئيس مجلس حقوق الإنسان :[4]

«أعتقد أن مسألة كيفية احترام الدول لحقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في إطار جهودها التنفيذية نحو خطة عام 2030 يمكن تنفيذها أيضا على نحو يكون فيه تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذي تأثير إيجابي على حقوق الإنسان. مما يعني أن من شان مستويات التنمية العالية أن تؤدي إلى مستويات أعلى من الإنجازات لفائدة حقوق الإنسان»

سعادة السيد جواكيم ألكسندر مازا مارتلي
Joaquín Alexander Maza Martelli
رئيس مجلس حقوق الإنسان، ساتيني، يونيو 2017

4.1 النُّهُج المتكـــاملـــة

تحدد المناهج المتكاملة لفهم الأطر المتشابكة لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة فوائدها بشكل واضح ، وتعزز الأولويات ، والتماسك ، والكفاءة ، والمشاركة ، والإدماج ، بالإضافة إلى المساءلة.

غير أن العديد من المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني والشركات وغيرها من الجهات المعنية تبحث عن إرشادات تشغيلية بشأن كيفية وضع استراتيجيات ومناهج متكاملة. و من أجل توجيه التنفيذ ، فيجب الإجابة على الأسئلة الثلاثة الرئيسية التالية :

- ما هي الروابط العملية القائمة بين حقوق الإنسان وخطة عام 2030؟
- ما هي الخطوات التالية لمؤسسات وآليات حقوق الإنسان للمساهمة في إعمال خطة عام 2030؟
- كيف يمكن لخطة عام 2030 أن تسهم بفعالية أكبر في إعمال حقوق الإنسان؟

لقد تم تطوير، بعد مضي ثلاث سنوات من تنفيذ خطة عام 2030، أدوات وممارسات جيدة ودروس مستفادة ناشئة التي يمكن أن تساعد في الإجابة على هذه الأسئلة. وسيتم تقديم ذلك في الأقسام الاحقة.

2 ربط الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة

1.2 تتشابك حقوق الإنسان مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إذ ترتكز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على حقوق الإنسان. وتشير الخطة بشكل صريح إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمعاهدات الدولية حقوق الإنسان في مختلف نصوصها، كما تستنير بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية. علاوة على ذلك، تنص الخطة على أن أهداف التنمية المستدامة «تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع».[4]

و تعكس أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بشكل مباشر أو غير مباشر معايير حقوق الإنسان. عند تحليل الخطوط العريضة لحقوق الإنسان في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وأهدافها المقابلة، نجد أنها تظهر في شكل شبكة ترتبط فيها الغالبية العظمى من الأهداف الـ 169 بالمعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وللعمل.[5] وبعبارة أخرى، تتشابك وتترابط كل خطة عام 2030 وحقوق الإنسان بشكل وثيق لا ينفصلان فيه عن بعضهما البعض.[6]

يعتبر دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة قاعدة بيانات متوفرة على الإنترنت في سبعة لغات، مما يسلط الضوء على الروابط الأساسية بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان العالمية ومعايير العمل والصكوك البيئية الرئيسية. يبيّن الدليل ويؤكد أن صكوك حقوق الإنسان وخطة عام 2030 مرتبطان ببعضهما البعض على نحو يعزز كل منهما الآخر.

ويبين الدليل أن 92 ٪ من 169 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان. يعد الدليل أداة أساسية لـ:

- فهم الروابط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة ،
- وتطوير نهج قائم على حقوق الإنسان في برمجة التنمية المستدامة، والتنفيذ وإعداد التقارير والإبلاغ والرصد

يرجى زيارة الدليل على الرابط التالي: http://sdg.humanrights.dk

2.2 الروابــط العملية بين حقوق الإنسـان وأهداف التنمية المستدامة الصورة

كما هو موضح في الجداول أدناه ، ترتبط أهداف التنمية المستدامة المحددة بالصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان :

اتفاقية الأمم المتحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	غايات أهداف التنمية المستدامة
المادة 1.9 أ 1 - لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وهذه التدابير، التي يجب أن تشمل تحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول وإزالتها، تنطبق، بوجه خاص، على ما يلي: المباني والطرق ووسائل النقل وغيرها من المرافق الداخلية والخارجية ، بما في ذلك المدارس والسكن والمرافق الطبية وأماكن العمل [...]	**الهدف المحدّد 4 - أ :** بناء وتحسين المرافق التعليمية التي تكون الأطفال والإعاقة والمراعية للاعتبارات الجنسانية وتوفير بيئات تعلم آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع **الهدف المحدّد 9 - 1 :** تطوير بنية تحتية نوعية وموثوقة ومستدامة ومرنة ، بما في ذلك البنية التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان ، مع التركيز على الوصول إلى الجميع بتكلفة معقولة ومنصفة للجميع **الهدف المحدّد 11 - 2:** توفير النفاذ إلى نظم نقل آمنة وميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها ومستدامة للجميع وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما عن طريق توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أولئك الذين هم في حالة ضعف والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030.

تهدف الأمثلة المذكورة أعلاه إلى توضيح مدى ارتباط أهداف التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان ، حتى على مستوى الغايات والمواد. و تشكل هذه الروابط نقطة الانطلاق ل:

عم الجهات الفاعلة التابعة للدولة، وأصحاب الحقوق وغيرهم من شركاء التنمية في تحديد معايير ومبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة بأعمال أهداف التنمية المستدامة الخاصة بهم ؛

اتفاقية حقوق الطفل (CRC)	الهدف 7.8 من أهداف التنمية المستدامة
المادة 32.1 تعرف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيرا أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارابصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي. **المادة 32.2** تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفلتنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي: أ) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للإلتحاق بعمل، ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه، ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية.	اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل القسري، ووضع حد للعبودية الحديثة والاتجار بالبشر وضمان حظر والتخلص من أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

- ضمان المساءلة في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال وضع استراتيجيات وخطط عمل متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان للجميع،
- تعزيز عمليات التنفيذ الشاملة والشفافة والقائمة على المشاركة لأهداف التنمية المستدامة ، ووضع هذه النهج في الاعتبار لاحتياجات وحقوق أصحاب حقوق معينين، و
- تحديد مصادر البيانات الموجودة التي يمكنها توجيه ومراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

3.2 الهدف 16 : السلام والعدالــة والمؤسســات القويــة

بالإضافة إلى سمات حقوق الإنسان التي يتم تعميمها في خطة عام 2030 بشكل عام ، فإن بعض أهداف التنمية المستدامة تنص أيضاً على إعمال حقوق الانسان المحددة. وعلى وجه الخصوص ، يوفر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة («السلام والعدالة والمؤسسات القوية») إمكانات تحويلية كبيرة لتحسين حقوق الإنسان من خلال الإصلاح المؤسسي والعدل والأمني.

يغطي الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة العديد من أبعاد الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الأمن الشخصي، والوصول إلى العدالة، و«الحريات الأساسية».[8] يعد تعزيز هذه الأبعاد والعمل مع الحكومات لتنفيذ التغيير الدائم من خلال المؤسسات القوية عنصرًا جوهريًا في التنمية المستدامة.

3 المساواة وعدم التمييز

«ونحن نشرع في هذه الرحلة الجماعية الكبيرة، نتعهد بعدم ترك أي شخص وراءنا. وإذ نعترف بأن كرامة الإنسان هي أمر أساسي، ونأمل أن تتم تلبية الأهداف والغايات لجميع الأمم والشعوب ولكل شرائح المجتمع. وسنسعى إلى الوصول إلى أبعد ما يكون في المقدمة».

تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030، A / RES / 70/1

يعتبر المبدأ الشامل ل»عدم ترك أي شخص خلف الركب» أحد أكثر العناصر تحويلاً في خطة عام 2030 كما يعكس بقوة حقوق الإنسان ومبادئ المساواة وعدم التمييز.

ومن خلال السعي إلى «عدم ترك أي شخص خلف الركب» و«الوصول إلى أبعد ما يكون في المقدمة»، تلتزم خطة عام 2030 بوضوح بمكافحة التمييز وعدم المساواة وضمان التقدم لجميع فئات المجتمع. توفر هذه المبادئ القدرة على سد بعض الثغرات التي خلفتها الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)[9]، التي، على الرغم من التقدم المحرز في الحد من معدلات الفقر المدقع على الصعيد العالمي، أهملت بعض المجموعات الأكثر فقرا وتهميشاً.

تضم خطة عام 2030 أهدافاً وغايات محددة تركز على أوجه عدم المساواة والتمييز: الهدف 5 يدعو إلى المساواة بين الجنسين، ويركز الهدف 10 على الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتؤكد الأهداف المحددة، بما في ذلك الهدف 5 ج، و10.3 و16 ب، على الحاجة إلى تعزيز وإنفاذ القوانين غير التمييزية.

غايات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بتعزيز وإنفاذ التشريعات غير التمييزية:

- **16.ب** تعزيز وتطبيق قوانين وسياسات غير تمييزية للتنمية المستدامة
- **10.3** ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الشأن
- **5.ج** اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

تعتمد غاية أهداف التنمية المستدامة ل»عدم ترك أي شخص خلف الركب» بشكل أساسي على التنفيذ على المستوى الوطني وعمليات المراجعة. في هذا الصدد، توفر مبادئ حقوق الانسان المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة إطاراً لترجمة التزامات خطة عام 2030 إلى واقع في سياقات قطرية متنوعة. ويضمن الالتزام بهذه المبادئ أنه من شأن تعزيز الاستدامة معالجة التنوع وملائمة حقوق الفئات المهمشة والضعيفة مثل الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والعمال المهاجرين والأطفال، إلخ.[10]

يتم «عدم ترك أي شخص في الخلف» من خلال ضمان مسارات شاملة وتشاركية لأهداف التنمية المستدامة.

في حين تم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية دون مشاورات عامة، فقد اتسمت عملية التشاور الخاصة بخطة عام 2030 بمشاركة واسعة من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين[12](MGoS). ومن أجل ضمان أن يبقى الإدماج والمشاركة في صميم خطة عام 2030، يجب على الدول أن تسعى إلى تحقيق المشاركة الكاملة للمجتمع المدني وضمان إدماج المجموعات المهمشة والضعيفة والمستبعدة في المراحل المختلفة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة لأهداف التنمية المستدامة.

4 المتـابعـة والمراجعـــة

يعتمد التنفيذ الفعال لخطة عام 2030 بشكل كبير على متابعة ومراجعة (FUR) خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ويتمثل الغرض العام من آليات المتابعة والمراجعة في تعظيم وتتبع التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الخاصة به، وضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب.

1.4 إعتمـــاد النهج القـــائم على حقـــوق الإنســـان للمتـــابعة والمراجعـــة

تندرج مبادئ المساءلة والمشاركة وعدم التمييز في صلب النهج القائم على حقوق الإنسان (HRBA) من أجل تحقيق التنمية. تم التأكيد على نفس هذه المبادئ في خطة عام 2030، التي تنص على أن آليات المتابعة والمراجعة يجب أن:

- تعزز احترام حقوق الإنسان والمساءلة أمام المواطنين،
- وتركز بشكل خاص على الفئات الضعيفة والأشخاص المتروكين خلف الركب،
- تضمن الإدماج والمشاركة والشفافية،
- وتولد بيانات عالية الجودة ومتاحة وفي الوقت المناسب وموثوق بها ومصنفة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والأصل الإثنيوحالة الهجرة والعجز والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية.

يجب أن ترشد هذه المبادئ عمليتي تصميم وتشغيل آليات المتابعة والمراجعة.

دور قطاع الأعمال

تشدد خطة عام 2030 على دور قطاع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويسلط الهدف 17 الضوء على تنشيط الشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولكي تقدم الأعمال التجارية مساهمة إيجابية، يجب احترام وحماية حقوق الإنسان الدولية ومعايير العمل، بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.[12]

2.4 المنتديـــات الإقليميـــة والدوليـــة للمتـــابعة والمراجعـــة

تتمثل المنصات العالمية والإقليمية الرئيسية لمتابعة ومراجعة خطة عام 2030 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF)، وال المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة (RFSDs).

وعلى المستوى العالمي، فيتمثل المحور الرئيسي لمراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لمدة أسبوعين سنويا تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC) أو الجمعية العامة.[13] ويتمثل الغرض من المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تتبع التقدم العالمي، وتوفير القيادة السياسية والتوجيه، ومعالجة القضايا الناشئة.

يضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور رئيسي في الإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والمراجعة في خطة عام 2030 كما يعتبر نقطة التقاء لمجموعة من العمليات والآليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية والموضوعية التي لديها القدرة على المساهمة في المتابعة والمراجعة.[14]

تشكل المراجعة الوطنية الطوعية (VNRs) عنصرا هاما من عناصر المنتدى السياسي الرفيع المستوى تقدم من خلاله الدول تقدمها وتحدياتها. تطوع أكثر من 150 بلداً من أجل المراجعات منذ أول عروض المراجعة الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2016. في عام 2016، قدمت 22 دولة المراجعة الوطنية الخاصة بها، في حين زادت المشاركة في عام 2017 إلى 43 دولة. وفي عام 2018، قدمت 47 دولة المراجعة الوطنية الخاصة بها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقد تطوعت جملة من البلدان مرتين (البنين وكولومبيا ومصر والمكسيك وسويسرا وتوغو). بعد عرض المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2018، سيخضع أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (54٪) لجولة واحدة على الأقل للمراجعة.[15] توفر المراجعة الوطنية الطوعية فرصة ممتازة للدول لدمج تقارير حقوق الإنسان في التقارير الوطنية فيما يتعلق بخطة عام 2030.

تيسر المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة (RFSDs) عمليتي متابعة ومراجعة تنفيذ خطة عام 2030 في مختلف المناطق، من خلال التركيز على التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات. تعقد لجان الأمم المتحدة الإقليمية اجتماعات المنتديات الاقليمية للتنمية المستدامة وتقدم مدخلات إقليمية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

مقياس الأمم المتحدة للتقدم القائم على المؤشرات العالمية

تكلف خطة عام 2030 (المادة 83) الأمين العام للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بإعداد تقرير سنوي عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[16] ويستند التقرير إلى إطار المؤشرات العالمية الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة[17](IAEG-SDGs).

3.4 المبـــادئ التوجيهيـــة للمراجعـــات الوطنيـــة الطوعيـــة

في عام 2016، قام الأمين العام للأمم المتحدة (UNSG) بإعداد تقرير حول النقاط الأساسية اللازمة لتنفيذ المتابعة والمراجعة المتسقة والفعالة والشاملة على المستوى العالمي (A/70/684). إلى جانب المبادئ الأساسية للمتابعة والمراجعة، تقترح الوثيقة إطارًا للتحضيرات القطرية قبل تقديم المراجعة الوطنية الطوعية السنوية، كما تتضمن اقتراحًا للمبادئ التوجيهية المشتركة للتقارير للتقارير الوطنية الطوعية.

في يناير 2018، تم نشر نسخة منقحة من المبادئ التوجيهية للأمين العام، ونشرت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية/قسم التنمية المستدامة (UN DESA/DSD)[18] دليلا حول إعداد المراجعات الوطنية الطوعية. وتشير أحدث الإرشادات الخاصة بالمراجعات الوطنية الطوعية (VNR) في اتجاه يتسم بالمزيد من التركيز على التحليل، بدلاً من الخطط الوصفية والنوايا.[19]

وكما هو موضح في خطة عام 2030، يجب أن تراعى عمليات المتابعة والمراجعة الوطنية «مختلف الوقائع والقدرات ومستويات التنمية الوطنية.[20] يجب أن تحقق التقارير توازنا إذ يجب أن تكون عامة بما فيه الكفاية للسماح بإعداد مقارنة سهلة بين الدول وعدم تجاهل المشاكل الخاصة التي تواجه كل دولة على حدة. قامت منظمات المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية بمراجعة وتحليل تقارير المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017 يالاعتماد على المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة للصياغة التقارير.[21]

و من منظور حقوق الإنسان، تتمحور أهم الدروس المستفادة من التقارير الإخبارية السنوية لعام 2017 حول المبادئ التالية للمتابعة والمراجعة، والتي تعكس أيضًا المبادئ الأساسية للنهج القائم على حقوق الإنسان[22] :

- المسائلة
- العمليات الشاملة والتشاركية والشفافة
- التركيز على الأشخص المتروكين خلف الركب بالاعتماد على تفصيل البيانات

5 تعزيـــز المســاءلـــة

1.5 تقرير معمق حول أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

لم تغطي أغلب المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2017 كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بل ركزت على أهداف وغايات مختارة. يعتبر تحليل المجتمع المدني أن هذه الممارسة محفوفة بالمشاكل نظرا لأنها لا تستوفي الطبيعة العالمية و الترابطية الأساسية للأهداف. يتمثل الخطر في أن هذ النوع من «الإنتقاء» من شأنه أن يدفع بعض البلدان إلى تخطي التقارير المتعمقة حول التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من منظور حقوق الإنسان ، الذي يعتبر أن هذا الانتقاء غير متساو أو يقتصر فقط على بعض مجموعات السكان و يترك آخرين خلف الركب.

يصّعب التباين في بنية المراجعة الوطنية الطوعية من مقارنة التقدم والتحديات في مختلف البلدان. و من شأن ذلك، في نهاية المطاف، أن يشكل عائقا أمام تمكين النقاش حول الممارسات الجيدة للنهج القائم على حقوق الإنسان لتنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي فإن من شأن وجود هيكل واضح يهتم بالتحديات التي تواجه حقوق الإنسان أن يحسّن بدرجة كبيرة إمكانية الوصول إلى التقارير ، ويعزز المساءلة.

بلغ عدد البلدان التي قدمات تقاريرها، في المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2017، ثلث البلدان الثلاثة و الأربعين بشأن الأهداف السبعة عشر لأهداف التنمية المستدامة. يبرز هذا العدد القليل للبلدان عدم قابلية هذه الأهداف للتجزئة عن طريق تقديم تقارير حول عناصرها الشاملة.

تعتبر البرتغال إحدى الدول التي تقدم تقارير عن جميع الأهداف السبعة عشر لأهداف التنمية المستدامة والتي تستخدم الهدف الخامس من خطة التنمية المستدامة لعام 2030: الناس ، والكوكب ، والرخاء ، والسلام والشراكات في «تأميم» الأهداف السبعةعشر. تعترف البرتغال بالترابط بين الأهداف الفردية مع التعمق في كل هدف منها، من خلال تقديم تقارير عن تعميم كل أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية مع الأخذ في الاعتبار الأهداف المجموعة مع بعضها البعض من خلال « الهدف 5 ب». بالإضافة إلى ذلك ، تسلط البرتغال الضوء على التزاماتها الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعديد من أهداف التنمية المستدامة ، مثل التزاماتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

2.5 دمج تقارير حقوق الإنسان وتوصياتها في المراجعات الوطنية الطوعية

وترتكز أهداف التنمية المستدامة على حقوق الإنسان ، وهو ما يعني ضمنا أنهتتم مراقبة الغالبية العظمى من غايات أهداف التنمية المستدامة بالفعل من قبل آليات مراقبة حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية. ومن ثم ، فإن هذه الآليات تتواجد في وضع مثالي لدعم الدول في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة. تتمثل الآليات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، التي يمكن أن تتعزز المساهمة، في المراجعة الدورية الشاملة (UPR) والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.. يمكن للدول والجهات الفاعلة الأخرى استخدام التحليل والبيانات والتوصيات التي تنتجها بالفعل هذه الآليات لإرشاد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها[23].

من شأن استخدام آليات حقوق الإنسان الحالة أن يعزز الكفاءة والترابط والمساءلة ، ويكفل الرترسيخ الوطني للمتابعة والمراجعة[24] من أجل تخفيف التزامات إعداد التقارير:

> «الاعتماد على التقارير الحالية. استخدم المنصات والعمليات الوطنية الحالية التي يمكن أن تسهم في عملية كتابة وتحليل المراجعة الوطنية الطوعية. تتضمن الأمثلة ما يلي:
> [...] تقارير مقدمة إلى هيئات دولية، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان».
>
> **دليل لإعداد المراجعات الوطنية الطوعية، يناير 2018**

يدعم دليل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية/قسم التنمية المستدامة (UN DESA/DSD) لإعداد المراجعات الوطنية الطوعيةهذا النهج من خلال تشجيع الدول على الاعتماد على التقارير الحالية حول حقوق الإنسان عند صياغة تقارير المراجعات الوطنية الطوعية. وبالاستناد إلى الدليل، وإلى عدد قليل من المنشورات والأدوات الأخرى،[25] يتمثل الهدف في دمج تقارير حقوق الإنسان في تقديم تقارير ومتابعة أهداف التنمية المستدامة.

لقد استفادت بضع دول، بما في ذلك كوستاريكا وبلجيكا ، بالفعل من مزايا «إعادة تدوير» تقارير حقوق الإنسان الخاصة بهم في تقاريرها الوطنية الطوعية فضلا عن الاستفادة من توصيات حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها.

وفي مراجعتها للهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، يدمج التقرير الوطنية الطوعي لكوستاريكا[26] معلومات مستقاة من[27] التقرير الدوري السابع لكوستاريكا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW / C / CRI / 7).

ويشمل ذلك معلومات عن أنشطة موجهة نحو العمليات مثل التدريبات على المساواة بين الجنسين، وكذلك معلومات عن المزيد من التدابير القانونية الهيكلية مثل مراجعة القوانين الحالية بشأن العنف المنزلي. تشمل الأنشطة المحددة التي يغطيها التقرير المعاد تدويره ما يلي:

- وصول النساء إلى العدالة: تدريب مؤسسات الدولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (دائرة الدفاع العام والشرطة القضائية) ؛
- دور المعهد الوطني للمرأة (INAMU): التدريب على حقوق المرأة والمساواة وعدم التمييز للكيانات العامة والمجموعات النسائية والمجتمع المدني ؛
- تعديلات على «قانون مكافحة العنف المنزلي» رقم 7586 ؛
- استراتيجية لمنع قتل النساء والعنف ضد المرأة. إنشاء لجان محلية متعددة لأصحاب المصلحة لتوفير الرعاية الفورية في حالات الخطر الكبير للعنف ضد المرأة ؛ و
- عدم المساواة لمجتمع المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين LGBTIQ: التمييز والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

يمكن إرجاع تتبع تقارير حقوق الإنسان في التقارير الوطنية الطوعية لكوستاريكا إلى الآلية الوطنية القوية المشتركة بين الوزارات للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في كوستاريكا (NMRF)، التي تتضمن لجنة لحقوق الإنسان التي تدير عملها من خلال اللجان الفرعية عبر الوزارات. كما تضم ممثلين عن مجموعة من الوزارات ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى خبراء، وتدعمها لجنة استشارية تضم خبراء دوليين[28].

تبيّن تجربة كوستاريكا كيفية تمكين شبكة التنسيق عبر الوزارات من مراكز تنسيق حقوق الإنسان من إجراءات فعالة للإبلاغ عن حقوق الإنسان التي يمكن البناء عليها عند إعداد تقارير عن التنمية المستدامة. وبالتالي ، فإنه من شأن البناء على أطر NMRF الموجودة أن ييسر الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة ، ويقدم إمكانات بناءة وموفرة للموارد بالنسبة للدول.

بلجيكا هي واحدة من البلدان القليلة التي تشير صراحة إلى توصيات محددة لحقوق الإنسان من إحدى هيئات المعاهدات في تقريرها الوطني الطوعي لعام 2015.

فيما يتعلق ب الهدف 16.2 («وضع حد للإساءات والاستغلال والاتجار وكافة أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم») ، يشرح التقرير أنه قد تم وضع مجموعة من المؤشرات الوطنية حول حقوق الطفل بناءا على توصية من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC). تغطي المؤشرات الأربعون جملة من الحقوق على غرار الحق في الصحة والتعليم وحماية الحياة الأسرية إلخ. وعلاوة على ذلك ، بالإضافة إلى المسوحات الموجودة ، أجرت اللجنة الوطنية البلجيكية لحقوق الطفل مسحين في عام 2017 لتغطية بعض الثغرات الموجودة في البيانات.

ينص التقرير الوطني الطوعي لبلجيكا على ما يلي: «ستستخدم لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل هذا العمل المتعلق بالرصد في مجال حقوق الطفل، ويتمثل الغرض الأساسي منه في استخدامه في بلجيكا من قبل السياسيين والإدارات والمجتمع المدني، لوضع سياق لأعمالهم، أو لبدء نقاش، أو لتسليط الضوء على أوجه عدم المساواة وتحديد مجموعات الأطفال الأكثر ضعفاً (16.2)»[29].

ومن ثم، فقد ألهمت التوصية الصادرة عن اتفاقية حقوق الطفل نهجًا متكاملاً حيث تفيد المؤشرات الوطنية حول حقوق الطفل في عمل مراقبة هيئة المعاهدة (CRC) ويمكنها توجيه وتوجيه مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية، مثل السياسيين والمجتمع المدني، عملهم المتكامل مع حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك ، يعكس التقرير الوطني الطوعي البلجيكي دعمه لعمل جملة من المقررين الخاصين بالأمم المتحدة، مثل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان (فيما يتعلق بالهدف 1.1) ، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (الهدف 2) والمقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (الهدف 3.4 و 3.5) ،و يوضح ذلك العلاقة بين الإجراءات الخاصة للجنة المعنية بحقوق الإنسان و بين المجموعة الواسعةللأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.

و على الرغم من تغطية عدد قليل فقط من التقارير الوطنية الطوعية لعام 2017 للمعلومات المستقاة من آليات حقوق الإنسان الدولية، فقد سلطت جملة من الدول الضوء على القضايا التي يمكن أن تستنير بها تقاريرها لآليات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية.

- و تتمثل إحدى هذه القضايا في مراجعة القوانين القائمة أو سن قوانين جديدة فيما يتعلق بالعنف المنزلي أو العنف القائم على نوع الاجتماعي. جاء ذلك من بيلاروسيا، بليز، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، الأردن وأوروغواي في تقريرها عن تقرير عام 2015، وهي أيضاً قضية تم تناولها في تقارير حقوق الإنسان.
- و تتمثل إحدى القضايا الأخرى في في التمييز بشكل عام.
- كانت بنغلادش وبلجيكا وقبرص وإثيوبيا والأردن من بين البلدان التي سلطت الضوء على أعمالها للتصدي للتمييز في تقاريرها الوطنية الطوعية لعام 2017، حيث أشار الكثير منها إلى الأحكام القانونية والدستورية التي تحظر التمييز على أساس مجموعة متنوعة من الأسباب. وذكرت السويد تشريعا خاصا بمكافحة التمييز ودعم الأقليات القومية [30].

يعتبر اتخاذ خطوة تسليط الضوء على الروابط بين التزامات حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة من أجل الاستخدام الفعلي للإبلاغ عن حقوق الإنسان مسألة ربط عملي بين تقارير حقوق الإنسان الموجودة بالفعل و بين أهداف وغايات محددة من أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي ، يمكن للدول والجهات الفاعلة الأخرى إعادة تدوير تقاريرها و إثرائها في

التقارير الوطنية الطوعية بالتقارير المتعلقة بآليات حقوق الإنسان مثل الاستعراض الدوري الشامل و هيئات المعاهدات و الاجراءات الخاصة.

1.2.5 فتح المعلومات المتعلقة بآليات حقوق الإنسان

من أجل استيعاب أفضل للإدماج الفعال لتقارير حقوق الإنسان في التقارير الوطنية الطوعية، فهناك حاجة للمزيد من التوجيه العام حول كيفية دعم التحليل النوعي للتقارير القطرية حول أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة للمزيد من الإرشادات الفنية حول كيفية تقديم التوصيات والتقارير حول آليات حقوق الإنسان الدولية من أجل دمجها في تقارير أهداف التنمية المستدامة.

لقد استكشفت العديد من هيئات المعاهدات (TBs) بالفعل أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وقدمت تعليقات حول كيفية ارتباط معاهدات كل منها بأهداف التنمية المستدامة. تعتبر لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالعمال المهاجرين (CMW) ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) هي الأكثر تقدماً في هذا الصدد. وبوجه عام ، يمكن أن تثير هيئات المعاهدات قضايا حقوق الإنسان في سياق أهداف التنمية المستدامة ، عندما تكون الدول حاضرة في اللجان. وعلاوة على ذلك ، يمكن لهيئات المعاهدة أيضاً أن تشجع الدول على أن تأخذ في الاعتبار صكوك معينة والتزامات حقوق الإنسان الخاصة بالراشدين في خطط العمل الوطنية وعمليات التنفيذ الخاصة بها. وبالتالي ، يمكن للدول استخدام الحوار مع هيئات المعاهدات وخبراتها لسد الثغرات الوطنية في التنفيذ.

لقد عكف المكلفون بولايات الاجراءات الخاصة بالفعل على التفكير في دور أهداف التنمية المستدامة ، والحاجة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال ، نشر المقرر الخاص المعني بالصحة مؤخراً تقريراً عن الصلة بين الحق في الصحة وأهداف التنمية المستدامة. ينخرط أصحاب المصالح الخاصة مباشرة مع الدول ، بما في ذلك من خلال الزيارات القطرية ، ولديهم وظيفة محددة بشكل واضح لتحديد أفضل الممارسات والتحديات ، التي يمكن أن يشكل فيها بناء القدرات والمساعدة الفنية أحد الركائز المفيدة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

يعتبر الاستعراض الدوري الشامل (UPR) هو آلية استعراض أقران بمشاركة فريدة من الدول الأعضاء. يتيح بدء الدورةالثالثة (3) فرصة للمزيد من الجهود المتضافرة نحو تعزيز التعاون حتى يتمكن الاستعراض الدوري الشامل من إستنارة إجراءات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري.

- يسهل المؤشر العالمي لحقوق الإنسان[31] الوصول إلى جميع توصيات حقوق الإنسان الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.

يوضح الرسم التخطيط أدناه إمكانية استخدام آليات مراقبة حقوق الإنسان للمساهمة في مراقبة أهداف التنمية المستدامة، من خلال الإشارة إلى مصادر البيانات الحالية للهدف 16.ب: تعزيز وإنفاذ قوانين وسياسات غير تمييزية للتنمية المستدامة.

على وجه التحديد، يوضح الرسم البياني عدد الدول الأربعة والأربعين المشاركة في التقارير الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017 :

- أن يكون لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان مستقلة تتقيد بمبادئ باريس، التي تقوم برصد التشريعات التمييزية والإبلاغ عنها بانتظام ؛
- تلقي توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بتعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية ؛ و
- المصادقة على اتفاقية القضاء على التمييز العنصري (القضاء على التمييز العنصري)، اتفاقية منظمة العمل الدولية 111 (C111) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CPRD).

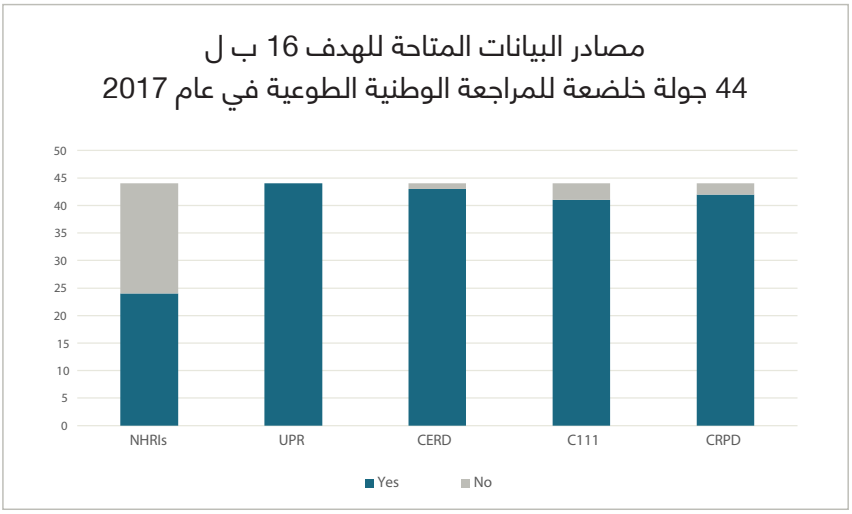

3.5 الربط بين الاستعراض الدوري الشامل وبين أهداف التنمية المستدامة

خلال دورتين من الاستعراض الدوري الشامل (UPR)، تم إصدار أكثر من 50000 توصية من قبل الدول. باستخدام الإجراءات الابتكارية والتجريبية لاستخراج البياناتقام المعهد الدنمركي لحقوق الانسان حتى الآن بربط أكثر من 50 ٪ من هذه الأهداف المحددة لأهداف التنمية المستدامة. يوضح الرسم البياني أدناه كيفية ربط التوصيات عبر الأهداف الـ 17.

عدد التوصيات المرتبطة بالأهداف السبعة عشر
لأهداف التنمية المستدامة

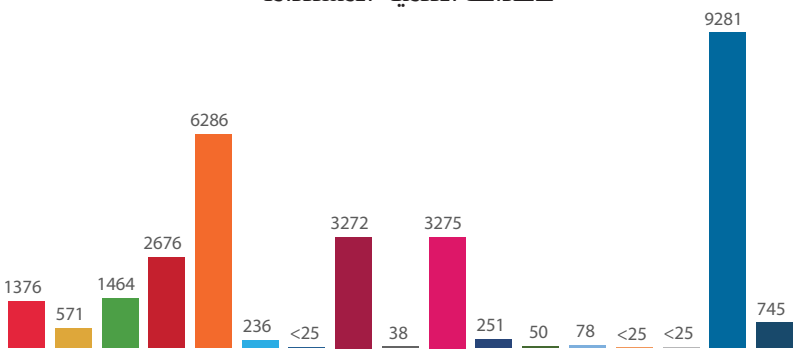

تسمح قاعدة البيانات التي أطلقها المعهد الدنمركي لحقوق الانسان في مارس 2018 للمستخدمين بالبحث عن هذه التوصيات حسب البلد وحسب غاية هدف التنمية المستدامة:

1.3.5 الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة

الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة (NMRF) هي هيئة حكومية مكلفة بتنسيق وإعداد التقارير والتعامل مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية (بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة). وتقوم هذه الأطر أيضاً بتنسيق وتتبع المتابعة الوطنية وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات حقوق الإنسان[32].

«يمكن أن تصبح الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة واحدة من بين المكونات الرئيسية لحقوق الإنسان الوطنية على المستوى الوطني من خلال إنشاء هيكل تنسيق وطني».

تقرير الأمين العام، A / 72/351

الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة وأهداف التنمية المستدامة : تتبع توصيات حقوق الإنسان

أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دليلاً عملياً ودراسة مصاحبة عن مشاركة الدولة مع آليات حقوق الإنسان الدولية.[33] ويحدد هذا الدليل العناصر الرئيسية للآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة (NMRFs) التي تتسم بالكفاءة والفاعلية، بالاستناد إلى ممارسات 23 دولة عضو.

إتتواجد الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في وضع فريد لتأخذ زمام المبادرة في تجميع وتحديد أولويات توصيات حقوق الإنسان. وتبين بعض الأمثلة عن أفضل الممارسات لمقاربات آليات التنفيذ والإبلاغ والمتابعة أن تجميع مئات التوصيات المنبثقة من آليات حقوق الإنسان إلى 10-20 من الأولويات الأساسية، تسمح للدول بتنظيم خطط عملها الوطنية حول هذه التجمعات ذات الأولوية. تستخدم العديد من آليات التنفيذ والإبلاغ والمتابعة حلول تكنولوجيا المعلومات لمشاركة وتنسيق تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها (مثل SI DERECHOS[34] في الاكوادور وSIMORE[35] في باراجواي) وتوسيع نطاقها لتنسيق التنفيذ والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

يمكن أن يساعد توسيع أو تعزيز أطر آليات التنفيذ والإبلاغ والمتابعة من خلال تجميع توصيات حقوق الإنسان حول أهداف التنمية المستدامة على تخفيف عبء الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تبسيط عملية التنفيذ المحلي. وبالتالي، تقدم آليات التنفيذ والإبلاغ والمتابعة أداة عملية المنحى ل لبناء على أوجه التكامل بين التوصيات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، من ناحية، وأهداف التنمية المستدامة، من ناحية أخرى[36].

إكوادور : SI DERECHOS - آلية وطنية عبر الإنترنت للإبلاغ والمتابعة

كان اعتماد دستور جديد في الإكوادور في عام 2008 جزءاً من موجة من الدساتير الجديدة في أمريكا اللاتينية التي تقدم ضمانات صريحة لحقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال، توفر خطة التنمية الوطنية في الإكوادور مبادئ توجيهية ومبادئ لتنفيذ حقوق الإنسان تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وفي عام 2012، أنشأت إكوادور نظام معلومات بشأن حقوق الإنسان يدعى SI DERECHOS، وضعته وزارة العدل بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. SI DERECHOS هو عبارة عن منصة على الإنترنت توفر مكتبة التقارير، ونظرة عامة على التوصيات والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان الثلاثة والسبعين المعترف بها في الدستور الوطني. وعلى الرغم من أن وزارة العدل تدير النظام، فإن مشاركة جميع الوكالات الحكومية وفروعها تعد جانباً مهماً من جوانب SI DERECHOS باعتباره أحد آليات التنفيذ والإبلاغ والمتابعة. ومن خلال جمع جميع المعلومات والتوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، يهدف SI DERECHOS إلى تأمين:

- المشاركة الاجتماعية الفعالة في الشؤون العامة وتعزيز الشفافية ؛
- رصد التقدم والتنفيذ في مجال حقوق الإنسان ؛
- تعميم حقوق الإنسان في جميع السياسات الوطنية والقطاعية ؛ و
- إدارة معلومات حقوق الإنسان الداخلية بين الوزارات المختصة في سياق عمليات الإبلاغ الدولية.

تبرز التجربة الإكوادورية القيمة الكبيرة للمقاييس الوطنية لآليات الوطنية التنفيذ والإبلاغ والمتابعة (NMRFs). تمثل منصات الإنترنت مثل SI DERECHOS أساسًا حيويًا لتحقيق الأهداف المتشابكة للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، ومن خلال جعل العملية شفافة ومتاحة لجميع الجهات الفاعلة، فإنها تعزز بذلك المسؤولية المشتركة عن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

4.5 إرشادات عملية لاستخدام تقارير حقوق الإنسان ومراقبتها في المراجعات الوطنية الطوعية

هناك عدد من الخطوات الأساسية التي يمكن للدول اتخاذها لاستخدام تقاريرها وتوصياتها المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل فعال في المراجعات الوطنية الطوعية. ويشمل ذلك ما يلي:

الخطــوة 1 : تحديد الروابط

استخدم دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة[38] لتحديد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل.

مثـــال : تهدف غايات أهداف التنمية المستدامة 8.7 و16.2 إلى، في جملة أمورعلى التأمين الفوري لحظر وإزالة أسوأ أشكال عمل الأطفال. تتم معالجة عمل الأطفال في اتفاقية حقوق الطفل وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

الخطــوة 2 : تحديد الأدوات ذات الصلة ببلدك

تحديد الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية القابلة للتطبيق في بلدك.

- الرجاء الاطلاع على المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حالة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان حسب البلد: ***http://indicators.ohchr.org/***
- الرجاء الاطلاع على منظمة العمل الدولية، التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية حسب البلد: ***http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:11001:0::NO:::***

مثـــال : يتم التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 من قبل 193 و181 دولة على التوالي. وهذا يعني أن هذه الأدوات ملزمة قانونًا للغالبية العظمى من دول العالم.

الخطــوة 3 : تحديد التقارير ذات الصلة

البحث عن تقارير حقوق الإنسان ذات الصلة ببلدك. يقدم بلدك بانتظام تقارير إلى الهيئات المنشأة لرصد تنفيذ المعاهدات الدولية والإشراف عليها.

مثـــال : تقدم الغالبية العظمى من بلدان العالم تقارير منتظمة إلى لجنة حقوق الطفل وهيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182. وغالباً ما تحتوي هذه التقارير على معلومات ذات صلة بالإبلاغ عن الهدف 8.7. من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بعمالة الأطفال.

الخطــوة 4 : البحث عن التوجيهات ذات الصلة بالتنفيذ

البحث عن التعليقات والتوصيات اتي قدمتها هيئات رصد حقوق الإنسان وآليات الإشارف للمنظمة الدولية للعمل إلى بلدك واستخدامها لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة.

- البحث عن التعليقات ذات الصلة بحسب البلد في فهرس حقوق الإنسان العالمي:
  http://uhri.ohchr.org/en
- الرجاء الاطلاع على ملخص خاص بالتوصيات الرئيسية لحقوق الإنسان حسب البلد:
  http://uhri.ohchr.org/en/summary/country
- انظر تعليقات الهيئات الإشرافية لمنظمة العمل الدولية:
  http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:11000:::NO:::
- انظر كيف ترتبط توصيات الاستعراض الدوري الشامل لبلدك بالغايات المحددة لأهداف التنمية المستدامة:
  http://upr.humanrights.dk/

6 العمليات الشاملة والتشاركية والشفافة

1.6 ضمـــان المشـــاركة في المراجعـــات الوطنيـــة

تعتبر المشاركة في الشؤون العامة حق أساسي من حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك ، فإن مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة ، أمر بالغ الأهمية إذا كان ينبغي أن تفي خطة عام 2030 بوعدها المتمثل في «عدم ترك أي شخص خلفها». و من أجل الحصول على مشاركة منهجية وذات مغزى من المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ، حددت World Vision خمس نقاط دخول رئيسية يمكن للدول اتباعها:

1. إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في الأعمال التحضيرية في مرحلة مبكرة من خلال المشاورات المفتوحة ؛
2. مشاركة مسودة التقرير مع أصحاب المصلحة لتقديم آرائهم وتعليقاتهم ؛
3. تشجيع المساهمات المستقلة،
4. تشجيع إعداد التقارير الموازية من قبل المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين ؛ و
5. تضمين ممثلي أصحاب المصلحة في العرض التقديمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة[39].

وأشار الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017 إلى الحاجة إلى التواصل بشكل استباقي مع مجموعات معينة من أصحاب الحقوق ، وذكر أنه: «لا يمكن أن يكون هناك تنفيذ فعال ، أو مساءلة لمواطنينا ، حيث لا يوجد وعي. كما ينبغي بذل الجهود اللازمة للوصول إلى جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك السلطات دون الوطنية والمحلية ، والشعوب الأصلية ، والأشخاص ذوي الإعاقة ، والمجتمع المدني ، والأعمال التجارية ، والقطاع الخاص ، ووسائل الإعلام ، والبرلمانيون ، والمجتمع العلمي والأكاديمي.» (الفقرة 28)[39].

بعد أكثر من ثلاث سنوات من التنفيذ ، قامت العديد من الدول بتنظيم وإضفاء الطابع المؤسسي على إشراك أصحاب المصلحة. يبين تحليل تقارير المراجعة الوطنية الطوعية الثلاثة و الأربعين لعام 2017 أن العديد من البلدان تعترف بأن تنفيذ ومتابعة خطة عام 2030 يتطلبان المشاركة من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ، وقد تم إشراك أصحاب المصلحة على النحو التالي:

بما في ذلك أصحاب المصلحة في الأعمال التحضيرية

- شملت جميع البلدان الـ 43 بعض عناصر إشراك أصحاب المصلحة في تحضيراتهم ، غير أن المستوى والطريقة يختلفان بين البلدان.
- تقدم بعض البلدان ، مثل بنين وإثيوبيا وإندونيسيا والأردن وكينيا وطاجيكستان وتايلاند ، تفاصيل حول مختلف أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم (منظمات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، والأوساط الأكاديمية ، والشباب ، والجمعيات العمالية ، والسلطات المحلية ، وغيرها) ، في حين أن دولاً أخرى كانت أكثر غموضا في أوصافها يالاستناد إلى المشاورات مع «أصحاب المصلحة ذوي الصلة».
- تقدم بعض البلدان تقارير صريحة عن الجهود المبذولة من أجل «الوصول إلى أبعد المستويات» في تحضيراتها للمراجعات الوطنية الطوعية ، من خلال إجراء مشاورات مع الفئات الضعيفة والمهمشة. أجرت كوستاريكا ، على سبيل المثال ، مشاورات مع كبار السن ، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين ، والاشخاص ذوي اعاقة والشعوب الأصلية ، وتتضمن قسماً تحت كل هدف من أهداف التنمية المستدامة حول التحديات التي حددتها هذه المجموعات. وتشمل نُهج التوعية حلقات دراسية وحلقات عمل ومناقشات ثنائية وقنوات عبر الإنترنت.

تقـــاسم مشـــاريع التقـــارير

- شاركت بعض البلدان مشاريع تقاريرها مع أصحاب المصلحة للحصول على الردود والتعليقات. وتشمل هذه البلدان الأرجنتين وبنغلاديش وبلجيكا وبليز وكوستاريكا والدنمارك وإثيوبيا.

المســـاهمـــات المستقلـــة

- و تعتبر الدنمارك ، قبرص ، هولندا والسويد من بين البلدان التي خطت خطوة إضافية لإدراج المحتوى الذي أنشأه أصحاب المصلحة في تقارير المراجعات الوطنية الطوعية الخاصة بهم. و شمل ذلك مساهمات مستقلة من الشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأعمال.

إعداد التقارير الموازية من قبل المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين

- وتناولت بعض البلدان التقارير الموازية أو التقارير التكميلية التي أعدها المجتمع المدني في عروضه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وشرحت البرتغال ، على سبيل المثال ، كيف تخطط المنظمات غير الحكومية ، بدعم من معهد Camões للتعاون واللغة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للمعلومات لأوروبا الغربية ، لإعداد تقارير القطاعية الدورية الموازية.

إدراج ممثلي أصحاب المصلحة في الوفد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

- وتضمنت عدة بلدان ممثلين لأصحاب المصلحة ، مثل الأوساط الأكاديمية والشباب والقطاع الخاص والسلطات المحلية ، في عروضهم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وشملت أذربيجان وهندوراس والهند وأندونيسيا والأردن وأوروغواي ، أصحاب المصلحة على المنصة خلال العرض التقديمي للمراجعات الوطنية الطوعية. وخطت دول أخرى ، مثل الأرجنتين وبلجيكا والدنمارك وقبرص وجمهورية التشيك وإيطاليا واليابان وهولندا ونيجيريا وسلوفينيا والسويد وتايلاند ، خطوة إلى الأمام ، وقامو بتكليف أصحاب الأدوار المحددة من أصحاب المصلحة خلال عرض مراجعاتهم الوطينة الطوعية.

أذربجان : ضمان المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة.

قامت الحكومة في أذربيجانبإنشاء مجلس تنسيق وطني للتنمية المستدامة (NCCSD) مع تخصيص سكرتارية في وزارة الاقتصاد. يعتبر المفوض الأذربجاني لحقوق الإنسان (ذي الصبغة أ للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس[40]) أحد أعضاء مجلس التنسيق الوطني للتنمية المستدامة ويعمل كهمزة وصل بين المجتمع المدني والحكومة [41].

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس التنسيق الوطني للتنمية المستدامة في ضمان مشاركة أصحاب المصلحة الشاملة وترجمة أهداف التنمية المستدامة العالمية إلى سياق وطني عن طريق مواءمة الخطط والاستراتيجيات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يشير المجلس إلى استراتيجيات وسياسات وطنية شاملة تستند إلى الحقوق كأولوية رئيسية.

في ربيع عام 2017 ، أجرى المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في أذربيجان سلسلة من المشاورات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، والتي جمعت بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والنساء والشباب والبرلمان وأصحاب المصلحة الآخرين. كشفت المشاورات عن مجالين رئيسيين ، ستعالجهما الحكومة:

- ضرورة تعزيز الحوار والتوعية بأهداف التنمية المستدامة على المستويين المركزي والاقليمي ؛ و
- إنشاء مجموعة متعددة أصحاب المصلحة لدعم عمل مجلس التنسيق الوطني للتنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بإنشاء منصة تفاعلية عبر الإنترنت للدعم أهداف التنمية المستدامة، والغايات، ومراحل التنفيذ والمؤشرات. وتنوي الحكومة استخدام البوابة الإلكترونية كأداة لمشاركة المجتمع المدني في المشاورات حول أهداف التنمية المستدامة الوطنية، وعمليات الرصد والإبلاغ[42].

2.6 تعزيز المساءلة من خلال المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

تعتبر المؤسسات القوية ضرورية لضمان عمليات شاملة وتشاركية وشفافة في تنفيذ ورصد خطة عام 2030.
كما تعتبر **المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)** مؤسسات حكومية مستقلة مكلفة بدعم الامتثال الوطني للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

تضع الطبيعة المستقلة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودورها التنسيقي بين بلدانهم والنظام الدولي لحقوق الإنسان[44] ودورهم التنسيقي على المستوى الوطني بين الحكومة والمجتمع المدني، فضلاً عن تجربتهم وخبرتهم في مراقبة وتطبيق معايير حقوق الإنسان، هذه المؤسسات في قلب ما يُسمى بـ «شبكة المساءلة» لاهداف التنمية المستدامة.[45] كمؤسسات حكومية مستقلة مكلفة بمساندة الامتثال الوطني للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، تعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عنصراً حاسماً في بنية المساءلة المؤسسية اللازمة لضمان مجتمعات سلمية وشاملة للجميع مع إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع[45].

في أكتوبر 2015، اجتمعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع المناطق تحت مظلة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)[46] في ميريدا، المكسيك، لمناقشة كيفية إسهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ترجمة جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة إلى واقع على أرض الواقع. اعتمد المؤتمر إعلان ميريدا[47] الذي تلتزم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلاله بالتعاون في بناء القدرات المتبادلة وتبادل الخبرات للمساهمة في نهج قائم على حقوق الإنسان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يوضح إعلان Mérida كيف يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تطبيق تفويضها الفريد لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وإعمال حقوق الإنسان:

- تقديم المشورة للحكومات الوطنية / المحلية
- رفع الوعي والتشجيع على الحوار والمشاركة
- تطوير ودعم الشراكات للتنفيذ
- تحديد المؤشرات الوطنية
- الرصد والتقرير عن التقدم المحرز
- مساءلة الحكومات
- التحقيق في انتهاكات الحقوق
- توفير الوصول إلى العدالة

يمثل «وجود مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان مستقلة وفقًا لمبادئ باريس» المؤشر العالمي للهدف 16.أ. يؤكد وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان كمؤشر بموجب الهدف 16 على الدور الحفاز الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كقوة دافعة لدعم الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر عدم التمييز مجالا شاملا حيث يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المساهمة في التحليل النوعي وجمع البيانات والتوجيه ، بناءً على تكليفها ومعرفتها وخبرتها. تسعى أهداف التنمية المستدامة 16 ب و10.3 و5 ج إلى إلغاء القوانين والسياسات التمييزية وتعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية من أجل التنمية المستدامة.
تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضع جيد يمكنها من الإبلاغ عن السياسات والتشريعات التمييزية، مما يسهم في صورة أكمل للتقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

في ديسمبر 2016 ، عقدت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ANNHRI) ورشة عمل حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد كشف مسح أجري على الـ14 مؤسّسة وطنيّة لحقوق الإنسان المشاركة[48]:

- تتعهد جميع المؤسسات الوطنية الـ 14 بمراجعة القانونللكشف عن التشريعات التمييزية ؛
- كشفت الأربعة عشرة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان عن وجود قوانين وطنية يجب التخلص منها أو تعديلها ؛ و
- قامت جميع المؤسسات الوطنية الأربع عشرة بصياغة توصيات لمثل هذه الإصلاحات القانونية.

يظهر المسح أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي جاهز على الفور لمساهمة في رصد الأهداف 5 (ج) و 3-10 و 16 (ب) بشأن القضاء على التشريعات التمييزية وتشجيع التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد. وبالمثل ، فإن 24 دولة من أصل 44 دولة مشاركة في المراجعة الوطنية الطوعية (VNR) في عام 2017 لديها مؤسسات وطنية مستقلة تتوافق مع مبادئ باريس (A-status) ، مما يعني أن هذه الدول لديها إمكانية الوصول إلى معلومات موثوقة وتوصيات بشأن التشريعات التمييزية من مؤسساتهم الوطنية[49].

3.6 التركيـــز على الأكثـــرا تخلفـــا عن الركـــب

تتمثل إحدى الطرق المعتمدة لضمان الاهتمام المنتظم بوضع وحالة المجموعات المعرضة لخطر التخلف عن الركب ، في تخصيص جزء من المراجعات الوطنية الطوعية لموضوع «عدم ترك أي شخص خلف الركب». ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تضمين قسم تحت كل هدف أو قسم منفصل يحدد المجموعات المعرضة للخطر والتحديات التي تواجهه «الوصول إلى الأشخاص الأكثر تخلفا عن الركب أولا» ، بما في ذلك استراتيجيات وسياسات ومبادرات لمعالجتها. تشمل جملة من تقارير المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017 التركيز على أولئك «الذين تركوا في الخلف»:

- تخصص كل من بنغلاديش، أثيوبيا، كينيا، هولندا ونيجيريا قسما من تقارير مراجعاتهم الوطنية الطوعية لعام 2017 للتعهد «بعدم ترك أي شخص خلف الركب».
- *تخصص بنغلاديشأحد جوانب تركيزها على الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحدد الإجراءات المحددة المتخذة بموجب الأهداف 1 و3 و5 فيما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة.

- *و تخصص أثيوبيا قسمًا فرعيًا يركز على حقوق الطفل ورفاهيته ويقدم تقريرًا عن السياسات ونظم المعلومات التي تم طرحها منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة. على المستوى الاتحادي، يجري حاليا تطوير قاعدة بيانات بشأن حقوق الأطفال ورعايتهم.
- *كينيا تقارير عن النهج القائم على الحقوق في دستور عام 2010، الذي يهدف إلى نقل كينيا نحو مستقبل أكثر إنصافًا وشمولية. ويتضمن دستور كينيا لعام 2010 شرعة للحقوق الشاملة، بما في ذلك الحقوق في أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، في التعليم والسكن الملائم والسهل، والمياه والمرافق الصحية، فضلاً عن الحق في الغذاء. جميع الحقوق مضمونة كحقوق قابلة للتنفيذ تمتد إلى جميع الأفراد ومجموعات محددة، بما في ذلك الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة

وعلاوة على ذلك، تقدم الدول بالفعل تقارير إلى عدد من آليات حقوق الإنسان بشأن حالة الفئات الضعيفة. يمكن للدول بالتالي إعادة تدوير البيانات التي تنتجها بالفعل لغرض تتبع أهداف التنمية المستدامة.

وبشكل عام، يجب أن يوجه جمع البيانات من قبل النهج القائم على حقوق الإنسان للبيانات (HRBAD) التي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مع التأكيد على أهمية مبادئ التحديد الذاتي والمشاركة والتصنيف والشفافية والخصوصية والمساءلة، التي ينبغي أن توجه عملية جمع البيانات في جميع الظروف:

التحديد الذاتي. يجب تطوير جميع فئات الهوية من خلال نهج تشاركي. يجب ألا ينشئ جمع البيانات أو يعزز التمييز أو التحيز أو الصور النمطية.

«المشاركة». تعتبر المشاركة أمرًا أساسيًا بالنسبة إلى نظام إدارة الموارد البشرية، الذي ينبغي أن يضمن مشاركة حرة ونشطة وهادفة لأصحاب المصلحة المعنيين، لاسيما أكثر الفئات السكانية تهميشًا.

يعتبر **التصنيف** على أساس التمييز المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان أمر ضروري للكشف عن أوجه التباين الأساسية في عملية التنمية، وتسليط الضوء على التحديات المحددة التي تواجهها المجموعات السكانية المختلفة، لا سيما الفئات الضعيفة في سياق معين.

الشفافية. يرتبط هذا المبدأ بالحق في التماس وتلقي ونقل المعلومات، المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ينطوي ضمان الشفافية على وصول المجتمع المدني إلى البيانات المتعلقة برصد وإعمال حقوق الإنسان.

المسائلة. يجب على مؤسسات الدولة، بصفتها حاملة للواجبات، أن تضمن احترامها لحقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في أدائها للعمل الإحصائي. ويشمل ذلك ضمان استقلال جمع البيانات الإحصائية.

الخصوصية. يجب تحقيق توازن بين حرية الوصول إلى المعلومات والحق في مراعاة الخصوصية. يجب إضفاء السرية التامة على البيانات التي تم جمعها لأغراض إحصائية. حددت المفوضية ستة مكونات رئيسية للنهج القائم على حقوق الإنسان للبيانات (HRBAD) ، الذي ينبغي أن يوجه جمع البيانات في جميع الظروف:

تم تحديد عدد من المجموعات المعرضة للخطر عبر تقارير المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017. و يشمل ذلك ما يلي:

- الشعوب الأصلية
- الأشخاص ذوي الإعاقة
- كبار السن
- المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية
- المهاجرون
- النساء والفتيات
- الأطفال

الشعـــوب الأصليـــة

في بعض تقارير المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017، تُعتبر الشعوب الأصلية كمجموعة بحاجة إلى دعم متضافر وكجهات فاعلة مشاركة في تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تقاريرالنيبال حول الكيفية التي يحتفظ بها قانون الخدمة المدنية المعدل بنسبة من وظائف الخدمة العامة للنساء والفئات المهمشة، بما في ذلك الداليت والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

في تقارير ماليزيا حول الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة على الأرض)، الذي يعتبر هدف مستقبلي متمثل في تضمين المجتمعات الأصلية والمحلية في إدارة الموارد الطبيعية، وكذلك تمكينها من إعطاء أو حجب الموافقة على المشاريع المقترحة التي قد تؤثر على أراضيها.

تقارير التشيلي عن التحديات المحددة التي يواجهها السكان الأصليون، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر متعددة الأبعاد. وفيما يتعلق بالمشاركة والتعزيز المؤسسي، تم النظر في نتائج عملية تشاورية للشعوب الأصلية عند إعداد مشروع تشريع لإنشاء وزارة السكان الأصليين ومجلس السكان الأصليين[50].

4.6 توافـــر البيـــانـــات وتصنيفـــها

يعتبر تصنيف البياناتالنهج الرئيسي المقترح في خطة عام 2030 لرصد التقدم غير المتكافئ لمختلف فئات السكان.

تعكس تقارير المراجعات الوطنية لعام 2017 التحديات التي تواجه تصنيف البيانات:تشمل التحديات الثلاثة الأولى 1) الافتقار إلى البيانات المصنفة، 2) الافتقار إلى القدرة على جمع البيانات وإدارتها، و3) عدم كفاية الدعم المالي والفني.يستشهد عدد من البلدان بجهود تحسين توافر البيانات المصنفة. كما تحدد بعض البلدان أهمية توافر البيانات المصنفة لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب (مثل أذربيجان والدانمرك ونيبال وطاجيكستان)، لكن يبقى عدد البلدان التي تعرض بيانات مفصلة في تقارير المراجعات الوطنية الطوعية الخاصة بها متواضع. على سبيل المثال، يتضمنتقرير المراجعة الوطنية لتايلندا ملحقًا إحصائيًا يصف المؤشرات ومصادر البيانات ويوضح مجالات البيانات التي يمكن تصنيفها. وتؤكد تايلندا أيضا على أن البيانات المتاحة للعديد من المؤشرات الوطنية لا يمكن تفصيلها على المستوى المحلي حسب العمر أو النوع الاجتماعي أو الإعاقة. وعلى نفس المنوال، يحددتقرير المراجعة الوطنية لبلجيكا المؤشرات الوطنيةالتي يمكن تصنيفها حسب خصائص معينة.

وقد أعيد التأكيد على التزام خطة عام 2030 بتفصيل البيانات في الهدف 18-17، الذي يهدف صراحة، بحلول عام 2020، إلى زيادة إتاحة هذه البيانات التفصيلية زيادة كبيرة. يعتبر تعزيز القدرة الإحصائية على التصنيف أساسيا لتمكين الرصد المنتظم لأبعاد المساواة وعدم التمييز في خطة عام 2030 بأكملها. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة من حيث بناء قدرة إحصائية كافية لتصنيف البيانات، ولا يزال العديد من البلدان يكافح من أجل إنتاج أبسط الإحصاءات.

تركز خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة ،التي أطلقت في أول منتدى عالمي للبيانات (WDF) للأمم المتحدةفي كيب تاون في يناير 2017، على وجه التحديد على تعزيز وتوسيع القدرات للبيانات المصنفة لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب.[51] وتدعو خطة العمل العالمية إلى التزام الحكومات وقادة السياسات والمجتمع الدولي بالقيام بأعمال رئيسية في إطار ستة مجالات استراتيجية، بما في ذلك: التنسيق والقيادة ؛ الابتكار وتحديث النظم الإحصائية الوطنية ؛ نشر البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة ؛ بناء الشراكات وتعبئة الموارد.

5.6 النهـــج الشـــاملة لجمـــع البيـــانـــات

من الناحية الواقعية، سيبقى جمع البيانات المصنفة مقابل بعض المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة طموحا إلى حد كبير في العديد من البلدان في المستقبل القريب. في هذا السياق، من المهم أن نتذكر أن البيانات أكثر من مجرد إحصائيات وأن زيادة كمية البيانات الكمية لا يؤدي بالضرورة إلى قرارات أفضل. وبدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى جهود تعاونية لتطوير أساليب مبتكرة ومبتكرة وفعالة من حيث التكلفة للرصد وجمع البيانات، والتي يمكن أن تكمل البيانات الإحصائية المستندة إلى المؤشرات العالمية.

تعكس تقارير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2017 بعض الأمثلة عن الممارسات الجيدة لجمع البيانات المتنوعة:

إشراك أصحاب المصلحة في جمع البيانات.

- ولاحظت بيلاروس وإثيوبيا، من بين بلدان أخرى، أن النظم الإحصائية الوطنية سيكون لها دور مركزي، ولكن يمكن استكمال جهودها ببيانات وتحليلات ينتجها أصحاب المصلحة الآخرون. في نيجيريا، تم تدريب أكثر من 200 شاب على البيانات المفتوحة وجمع البيانات عن حالة البنية التحتية وإدارة الموازنة في البلاد وتم حشدهم نحو تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق العشوائية من خلال جمع البيانات كأداة للدعوة.

تحديد مصادر البيانات الجديدة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- للوفاء بمتطلبات البيانات المتزايدة، تستغل المكاتب الإحصائية الرسمية مصادر البيانات الجديدة. تدرس الهند استخدام تكنولوجيا الفضاء لإجراء المسوحات الأسرية. أشارت هولندا في تقريرها إلى أن سانت مارتن قام بإجراء مسح وطني للميزانية الأسرية يركز على الاحتياجات الاجتماعية لتوفير إحصاءات مفيدة من أجل استهداف مبادرات القضاء على الفقر في المستقبل على نحو أفضل للسكان.

من خلال بناء نظام إيكولوجي متعدد للبيانات يستند إلى تكامل المؤشرات الوطنية والعالمية بالإضافة إلى بيانات من مصادر متعددة، يمكن اتباع نهج استراتيجي لرصد أهداف التنمية المستدامة «وقياس ما نعتز به». يتم اعتماد هذا النهج، على سبيل المثال، من قبل هيئة الإحصاء الدنماركية، التي أنشأت شراكة بيانات وطنية لمراقبة أهداف التنمية المستدامة. تشمل شراكة البيانات مجموعة من المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان (DIHR). سيكون المعهد الدنمركي لحقوق الانسان مزود البيانات لعدة غايات أهداف التنمية المستدامة، على أساس الرصد الحالي وجمع البيانات.

هناك عدد من المبادئ الأساسية البارزة لبناء نظام بيئي شامل للبيانات لا يترك وراءه أحدًا، التي تشمل[52]:

- تتبع المبادئ العامة لل نهج القائم على حقوق الإنسان لجمع البيانات (HRBAD) ما يلي: المشاركة، والتصنيف، والتعرف على الذات، والشفافية، والخصوصية والمساءلة.
- و تحدد المؤشرات الوطنية المتكاملة وجمع البيانات الإحصائية ذات الصلة، بما في ذلك المبادرات الخاصة بكل سياق لتحديد وضع مجموعات معينة.
- و تشتمل علي مجموعة متنوعة من مصادر البيانات الموثوقة، مثل البيانات التي يولدها المواطن والإبلاغ عن القطاع الخاص.
- و تبني على أساس آليات مراقبة حقوق الإنسان التي توفر تحليلات ونصائح خاصة بكل سياق، بالإضافة إلى معلومات حول المجموعات الضعيفة والقضايا الحساسة التي يصعب فهمها من خلال البيانات الإحصائية الشائعة.

7 خطة عام 2030 في نظام حقوق الإنسان

يتطلب تحقيق الخطة التحويلية لعام 2030 بذل جهود متضافرة من قبل جميع الجهات الفاعلة. ولكي تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم الفعال لبناء القدرات للدول، فإنها تتطلب المشاركة وتعميم نهج قائم على حقوق الإنسان للتنفيذ في جميع أنحاء النظام، وتتطلب أن يكون نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان متسقاً وتعاونيًا ومنسقًا.

و يعتبر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (HRC) الهيئة الرئيسية المسؤولة عن حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. يمكن يمكن أن يقدم مجلس حقوق الإنسان وآلياته مساهمة كبيرة في فهم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والحوار بشأنهما. وبالتالي، تشكل خطة عام 2030 إطارا لإنشاء حوار شامل جديد وإطار عمل مترابط.

يمكن لنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (ODS)[53] أن يعطي نظرة ثاقبة على الاتجاهات السائدة لمجلس حقوق الإنسان من حيث توجيه الانتباه إلى موضوع التنمية المستدامة.

و من خلال وضع تصور لوثائق مجلس حقوق الانسان الرسمية التي تحتوي على إشارات إلى «التنمية المستدامة»[54]، يمكن رسم صورة عن مدى تركيز موضوع التنمية المستدامة بشكل بارز في مجلس حقوق الإنسان على مدى السنوات العشر الماضية. وكما يتضح من الرسم التخطيط أدناه تنامي معدل التردد بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية.

ويشير مجموع 204 من أصل 1399 وثيقة (14.58 ٪) من دورات مجلس حقوق الإنسان في عام 2017 مباشرة إلى خطة عام 2030 في مختلف نصوصها.

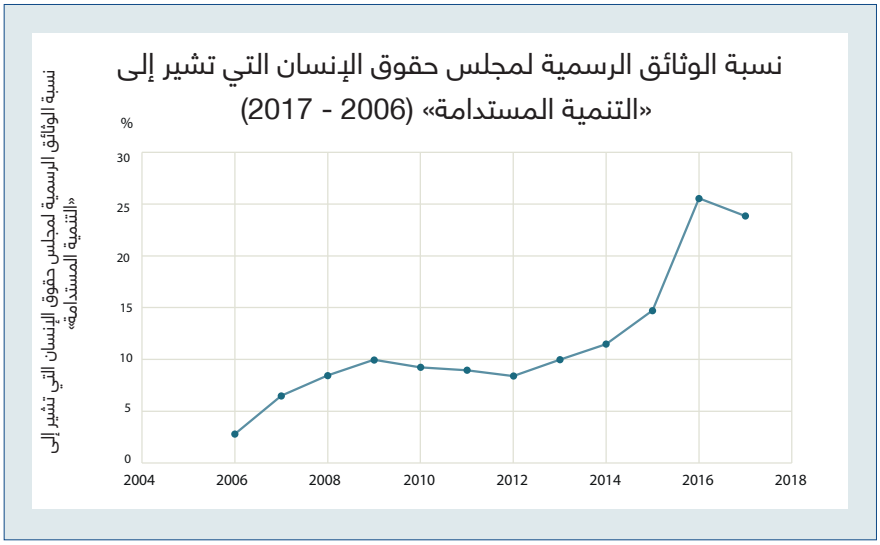

وبالتالي، فإن التنمية المستدامة هي بالفعل عامل متنامٍ في عمل لجنة حقوق الإنسان. وللتأكد من أن هذا التطور لا يركد بل يتحول إلى تغير فعلي في ممارسات الدول والجهات الفاعلة الأخرى، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تستكشف سبل زيادة تنظيم وإدماج إضفاء الطابع المؤسسي على إدماج حقوق الإنسان وخطة عام 2030 في إجراءاتها.

يكشف تقييم لقرارات مجلس حقوق الانسان لدورتي 2017 و2018 عن مجموعة من الإجراءات المقترحة لإدراج خطة عام 2030 بشكل منهجي في عمل لجنة حقوق الإنسان.

تسلط ثلاثة من أهم القرارات التي صدرت عن دورات عام 2017 للجنة المعنية بحقوق الإنسان، والتي تطرقت إلى خطة عام 2030 ككل[56] الضوء على إرساء حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة، وتشجع على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في التنفيذ والمتابعة، وتقترح إجراءات وأولويات محددة من أجل إدماج آليات حقوق الإنسان وخطة عام 2030.

مجلس حقوق الإنسان : القرارات المتخذة بشأن حقوق الإنسان وخطة 2030 للسنوات 2017 - 2018

القرار 29/36، المعتمد في 29 سبتمبر 2017 : *http://undocs.org/A/HRC/RES/36/29*

- يقترح هذا القرا أنه من شأن آليات حقوق الإنسان الوطنية للإبلاغ والمتابعة أن تساهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعتبر الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل كفرصة لتعزيز مشاركة جميع الدول في تنفيذ ومتابعة توصيات حقوق الإنسان ؛
- كما يقر بأهمية تعزيز القدرات وبناء التآزر على المستوى الوطني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب ل توصيات ومعايير حقوق الإنسان،
- طلبات المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمواصلة تجميع ونشر الوعي حول الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن مساهمة النظم والعمليات الوطنية لمتابعة حقوق الإنسان، بما في ذلك الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة (NMRFs)، في تنفيذ توصيات حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

القرار 28/36، المعتمد في في 29 سبتمبر، 2017 : *http://undocs.org/A/HRC/RES/36/28*

- يؤكد على أهمية مزيد تعزيز تماسك السياسات عبر منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الفنية المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، بهدف زيادة تأثيرها على الأرض إلى الحد الأقصى ؛
- كما يقرر أن موضوع حلقة النقاش المواضيعية السنوية في إطار البند 10 من جدول الأعمال المقرر عقده خلال دورته الثامنة والثلاثين سيكون «حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التعاون التفني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للمساهمة في التنفيذ الفعال والشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030»؛
- طلبات المفوضية لإعداد تقرير (A / HRC / 38/28) حول كيفية قيام هيئات وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والمراجعة الدورية العالمية، والإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والأفرقة القطرية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، بدعم الدول في تنفيذ خطة عام 2030.
- يدعو المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تقديمه عرضه الشفوي السنوي إطار البند 10 من جدول الأعمال (وعلى أساس سنوي) فيما يتعلقبالنجاحات وأفضل الممارسات والتحديات في مجال المساعدة التفنية وجهود بناء القدرات التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع اهتمام خاص ل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- كما يدعو إلى إشراك الدول والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلكالمنظمات الدولية والهيئات الحكومية الدولية والمجتمع المدني لاستخدام القضايا التي أثيرت في حلقة النقاش السنوية في إطار البند 10 من جدول الأعمال، من أجل تعزيز القدرات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

القرار 4/34، المعتمد في 23 مارس، 2017 : *http://undocs.org/A/HRC/RES/34/4*

- تشجع الدول على إيلاء الاعتبار الواجب لل معلومات، الملاحظات والتوصيات المستمدة من آليات حقوق الإنسان عند تنفيذ ورصد التقدم المحرز في خطة عام 2030، وتعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة من أجل الإدماج الكامل لحقوق الإنسان في العمليات المذكورة ؛
- يؤكد على مساهمات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية، هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية، ال إجراءات خاصة والاستعراض الدوري الشامل في تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وفقا لالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ؛
- طلبات ال الأمين العام لمواصلة التحضير وتقديم التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان بشأن مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان في إطار البند 3 من جدول الأعمال، مع التركيز بشكل خاص على دور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التحول نحو مجتمعات مستدامة وصامدة[57].

القرار 24/37، المعتمد في 23 مارس 2018 : *http://undocs.org/A/RES/37/24*

- يقر بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة عام 2030 هما مترابطان ويعزز بعضها البعض،
- يقرر لتنظيم اجتماعين بين الدورات لمدة يوم واحد للحوار والتعاون وتبادل الممارسات الجيدة والإنجازات والتحديات والدروس المستفادة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة عام 2030 ؛
- يقرر إتاحة تقارير موجزة حول مناقشات الاجتماعين لل منتدى السياسي رفيع المستوى فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

القرار17/39، المعتمد في 28 سبتمبر 2018 : *http://undocs.org/A/HRC/39/L.19/Rev.1*

- يقر بأنه، في أداء وظائفهم الرئيسية، وفقا لولاياتهم ولمبادئ باريسو تدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إنشاء والحفاظ على المجتمعات الشاملة، وذلك من خلال المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 ؛
- يطلب من المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تعقد، على هامش الاجتماع السنوي لعام 2019 للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مشاورة ما بين الدورتين، نصف يوم، لتبادل الخبرات والممارسات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل على دعم ال إنشاء والحفاظ على مجتمعات شاملة وتنفيذ خطة عام 2030

وتشمل قرارات الهيئة الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان وحطة عام 2030 ما يلي:

- 8/36. تمتع جميع النساء والفتيات تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان وإدماج المنظور الجنساني بصورة منهجية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
  (القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 28 سبتمبر 2017)
  http://undocs.org/A/HRC/RES/36/8
- 23/35. حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
  (القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 23 يونيو 2017)
  http://undocs.org/A/HRC/RES/35/23
- 16/34. حقوق الطفل: حماية حقوق الطفل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030
  (القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 24 مارس 2017)
  http://undocs.org/A/HRC/RES/34/16

8 مساهمة منظومة الأمم المتحدة في اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال التنمية المستدامة

1.8 اعتماد مجلس حقوق الإنسان كمنصة لتبادل الخبرات

بالإضافة إلى الإجراءات المحددة المقترحة في القرارين المتخذين في دورتي 2017 و2018، يمكن للإدماج المنهجي لتنفيذ ومتابعة خطة عام 2030 في إطار برنامج العمل الحالي لمجلس حقوق الإنسان أن يوفر منصة لتبادل الخبرات الوطنية أفضل الممارسات في التنفيذ والتي يمكن أن تساهم مباشرة في المتابعة والمراجعة.

تم اقتراح بعض الطرائق لهذا الغرض:

- مناقشات المجموعة لجملة من أهداف التنمية المستدامة في كل دورة، على سبيل المثال جعل أهداف التنمية المستدامة ملائمة حتى يتم استعراضها في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. بالنسبة لعام 2018، ستتم مناقشة أهداف التنمية المستدامة عدد 6 و7 و11 و12 و15 (مع مناقشة الهدف 17 كل عام) ؛

- المناقشات العامة في إطار البند 6 (الاستعراض الدوري الشامل) ؛

- مناقشات عامة في إطار البند 10 (المساعدة الفنية وبناء القدرات). وكما هو محدد في القرار 28/36، فإن المناقشة المواضيعية السنوية لمداولاتهالدورتها الثامنة والثلاثين في إطار البند 10 من جدول الأعمال هي «حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للمساهمة في التنفيذ الفعال والشامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030».

بالإضافة إلى هذه التوصيات، يمكن للدول تعزيز بعض الأهداف والغايات من خلال الأحداث الجانبية والبيانات والمبادرات الأخرى. وبحلول نهاية كل عام، من المفترض أن تتم مناقشة جميع أهداف التنمية المستدامة، وتوفر جميع الدول مساحة لتبادل خبراتهم ودروسهم المستفادة. ويمكن أن تشكل هذه المناقشات أيضاً ساحات أمام الدول لتقديم طلبات لبناء القدرات والمساعدة الفنية، دعماً لعمليات تنفيذها المحلية[57].

2.8 تعميـم حقـوق الإنسـان وأهـداف التنميـة المستدامـة في عمليـات التنميـة للأمـم المتحـدة والفـرق القطريـــة

وبالإضافة إلى معالجة خطة عام 2030 في لجنة حقوق الإنسان وآلياتها، فمن المهم أن يتم دعم التنفيذ المتكامل لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في عمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع. تتمثل بعض الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الصدد في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)،مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG)، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وفرق الأمم المتحدة القطرية (UNCTs).

مكتــب المفــوض الســامي لحقــوق الإنســان

تعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) على تعزيز التآزر وتسهل النهج المتكاملة لإعمال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، مما يوضح أهمية ملائمة ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لركيزة التنمية. تضطلع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بدور حاسم في الربط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، من خلال تعزيز دعمها لوجود الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وتقدم المفوضية المساعدة التقنية وبناء القدرات من خلال تواجدها في أكثر من 60 بلاد في جميع أنحاء العالم، وتستجيب لطلبات الدول لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان.

مجموعــة الأمـم المتحــدة الإنمـائيــة

ترشد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) وتدعم وتشرف على تنسيق عمليات التنمية في 165 بلداً وإقليماً. وتتمثل إحدى الأولويات الإستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في «دعم البلدان في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030»[58]. ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مبادرة «التعميم والإسراع ودعم السياسات» كنهج مشترك لدعمها لتنفيذ خطة عام 2030 على المستوى القطري.

في عام 2017، نشرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دليلاً للإبلاغ القطري عن أهداف التنمية المستدامة[59] ودراسة حول تتبع ومتابعة توصيات حقوق الإنسان، التي تسلط الضوء على إمكانية ربط أنظمة التتبع الحالية بتوطين أهداف التنمية المستدامة[60].

برنـــامج الأمـم المتحـدة الإنمـــائي

بوصفه الوكالة الرئيسية للتنمية التابعة للأمم المتحدة، يتواجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في وضع فريد لدعم تنفيذ خطة عام 2030 من خلال عمله في حوالي 170 دولة وإقليمًا. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومات لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطط وسياسات التنمية الوطنية الخاصة بها، ويبني قدرات البلدان، ويعمل مع منظومة الأمم المتحدة بأكملها لتنفيذ خطة عام 2030.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير التقييم المتكامل السريع (RIA)[61] - الذي يعتبر أداة لدعم البلدان في تعميم أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني ودون الوطني. توفر هذه الأداة لصانعي السياسات الإرشاد لتقييم استعداد البلدان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مراجعة الخطط الوطنية مقابل أهداف التنمية المستدامة.

فـــرق الأمـم المتحـــدة القطريـــة

تتواجد فرق الأمم المتحدة القطرية في 131 دولة وتضمن التنسيق المشترك وصنع القرار فيما بين الوكالات على المستوى القطري. يقود فريق الأمم المتحدة القطري المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، الذين يعتبرون الممثلون المعينون للأمين العام للأمم المتحدة على المستوى القطري.

في عام 2016، قامت 88 ٪ من فرق الأمم المتحدة القطرية بإدماج حقوق الإنسان في خطط وبرامج التنمية الخاصة بها مع الدول الأعضاء، وكانت حقوق الإنسان هي القضية المعيارية الأكثر شيوعًا في مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات على المستوى القطري.[62] علاوة على ذلك، أدرج 70 ٪ من فرق الأمم المتحدة القطرية حقوق الإنسان في التحليل القطري المشترك مما أدى إلى تحديد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF). يوفر الإدماج الاستباقي لالتزامات حقوق الإنسان، وتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إمكانات هائلة لضمان الاتساق، ولكنه يتطلب أيضا توجيهات، بما في ذلك للمنسقين المقيمين[63].

بعض الإرشادات المتوفرة بالفعل. ومن الأمثلة على ذلك دليل مختصر من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يدرج طرقًا لتزويد فرق الأمم المتحدة القطرية بدعم السياسات لإدماج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة [64].

تعليقات ختامية

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة، 21 أكتوبر 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، *http://undocs.org/A/RES/70/1* :A/RES/70/1
2. *http://undocs.org/A/RES/70/1* :A/RES/70/1
3. بيان في حدث بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، يونيو 2017 : *http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/Contribution2016HLPF.pdf*
4. *http://undocs.org/A/RES/70/1* :A/RES/70/1
5. الرجاء الاطلاع على دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامةالمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان : *http://sdg.humanrights.dk*
6. المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2015، حقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 : *http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/HRAndPost2015.pdf*
7. يستند التحليل على معلومات مستقاة من دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة: *http://sdg.humanrights.dk*
8. المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان : *http://www.ohchr.org/Documents/Issues/MDGs/Post2015/HRAndPost2015.pdf*
9. /See: *http://www.un.org/millenniumgoals*
10. اقرأ المزيد عن أهداف التنمية المستدامة، وعدم المساواة والتمييز في هذا العدد الخاص من المجلة الدولية لحقوق الإنسان المجلد 21، 2017 - العدد 8: إصدار خاص: أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان: مراجعة هامة مبكرة : *http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13642987.2017.1348702*
11. اقرأ المزيد حول المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين: *https://sustainabledevelopment.un.org/mgos*
12. انظر: A / RES / 70/1، الفقرة 67، والفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، «البعد التجاري وحقوق الإنسان في التنمية المستدامة: تضمين» الحماية والاحترام والعلاج «في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة» : *http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/Session18/InfoNoteWGBHR_SDGRecommendations.pdf*
13. يجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل أربعة سنوات تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)
14. A / RES / 70/299: *http://undocs.org/A/RES/70/299*
15. لمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على : *http://sdg.iisd.org/commentary/guest-articles/improving-the-accountability-cycle-recommendations-for-stronger-vnr-guidelines*
16. التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقرير الأمين العام، 2017: *E / 2017/66): https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/secretary-general-sdg-report-2017--EN.pdf)* انظر أيضًا تقرير أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، 2017: *https://unstats.un.org/sdgs/report/2017*
17. اعتمدته اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين، المعقودة في آذار / مارس 2017 (انظر E / 2017/24، الفصل. الفصل الأول. القسم أ، والملحق الأول.
18. شعبة التنمية المستدامة (DSD) هي أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة (CSD)
19. تقرير حلقة العمل المتعلقة بالمراجعات الوطنية الطوعية لعام 2018 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي عقد في 4 و5 ديسمبر 2017، قصر الأمم، جنيف، سويسرا: *https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/17298Geneva_VNR_workshop_report_final_1201.pdf*
20. A/RES/70/1: *http://undocs.org/A/RES/70/1*, الفقرة. 5
21. *https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/17346Updated_Voluntary_Guidelines.pdf*
22. مذكرة المنهجية: يستند تحليل بيانات المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017 في هذه المذكرة إلى: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UN DESA)، نوفمبر 2017، توليف المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017. تقارير المراجعات الوطنية الطوعية وتحليل المجتمع المدني بشأن المراجعات الوطنية الطوعية للـHLPF لعام 2017 ؛ كونكورد أوروبا، يوليو 2017، HLPF المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017: تشجيع اللحظة أو زراعة البذور لمستقبل مستدام؟. معا لعام 2030، يوليو2017، المراجعات الوطنية الطوعية: ما هي أولويات الدول؟. معًا لعام 2030، أكتوبر 2017، التوجيه من أجل المساءلة. World Vision، أكتوبر 2017، تتبع أهداف التنمية المستدامة للتقدم في عدم ترك أي شخص خلف الركب.
23. حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة - السعي لتحقيق التآزرالمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للدانمرك وشيلي لدى الأمم المتحدة في جنيف، مجموعة الحقوق العالمية، 2017، *http://bit.ly/2yFfxdM*
24. لمعرفة المزيد عن النهج القائم على حقوق الإنسان إلى أهداف التنمية المستدامة، الرجاء الاطلاع DIHR 2016، حقوق الإنسان في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030، *bit.ly/follow-review* وDIHR 2017، حقوق الإنسان والبيانات - أدوات وموارد للتنمية المستدامة، *bit.ly/humanrights-data*
25. مثال على أدلة التدريب لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية متابعة توصيات حقوق الإنسان (2017)، إرشادات لدعم التقارير القطرية حول أهداف التنمية المستدامة (2017) والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان « حقوق الانسان والبيانات (2017) ودليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة.
26. Costa Rica, VNR 2017: *https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/15846Costa_Rica.pdf*
27. CEDAW/C/CRI/7 : *http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2FC%2FCRI%2F7&Lang=en*
28. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2016: الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة - دراسة حول مشاركة الدولة مع آليات حقوق الإنسان الدولية ، *http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_Study.pdf*
29. Belgium's VNR, 2017 : *https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/15721Belgium_Rev.pdf*
30. UN DESA، نوفمبر 2017، توليف المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017، تقرير من إعداد شعبة التنمية المستدامة (DSD): *http://bit.ly/2hlPMN0*
31. المؤشر العالمي لحقوق الإنسان: *http://uhri.ohchr.org/en*
32. المفوضية السامية لحقوق الإنسان 2016، الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة - دليل عملي لمشاركة الدولة الفعالة مع آليات حقوق الإنسان الدولية، *http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf*

    مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 2016: الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة - دراسة حول مشاركة الدولة مع آليات حقوق الإنسان الدولية ، *http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_Study.pdf*

33. المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf
34. سي ديريكوس : http://www.justicia.gob.ec/la-plataforma-si-derechos-permite-seguimiento-de-recomendaciones-internacionales-en-derechos-humanos/
35. SIMORE، http://www.mre.gov.py/mdhpy/Buscador/Home
36. Human Rights & SDGs – Pursuing synergies, the Danish Institute for Human Rights, the Permanent Missions of Denmark and Chile to the United Nations in Geneva, Universal Rights Group, 2017, http://bit.ly/2yFfxdM
37. http://sdg.humanrights.dk/en
38. رؤية العالم World Vision، أكتوبر 2017:تتبع تقدم أهداف التنمية المستدامة في عدم ترك أي أحد خلف الركب
39. https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2017doc/2017_draft_ministerial_declaration_hlpf-hls.pdf
40. ترتبط مبادئ باريس بوضع المؤسسات الوطنية. الرجاء الاطلاع على : *https://nhri.ohchr.org/EN/AboutUs/Pages/ParisPrinciples.aspx*
41. الرجاء الاطلاع على: *http://www.ombudsman.gov.az/en/view/news/713/representative-of-the-azerbaijani-ombudsman-attended-international-event-in-poland*
42. الرجاء الاطلاع على مراجعة أذربيجان الزطنية الطوعية لعام 2017 : *https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/azerbaijan*
43. اقرأ المزيد حول إمكانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة : A / 70/347
http://nhri.ohchr.org/EN/News/Documents/A-70-347%20en.pdf
والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونظام الأمم المتحدة في قرار الأمم المتحدة هذا : A / RES / 70/163:
http://nhri.ohchr.org/EN/IHRS/UNNY/Pages/Main.aspx
44. الرجاء الاطلاع على أليسون هوزي، مفوضية حقوق الإنسان الاسكتلنديةالاسكتلندية، المساهمة في المساءلة عبر الويب : دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، 23 مارس 2016 *http://bit.ly/2tLVITB*. وكيت دونالد، وعد العالم : المساءلة وأهداف التنمية المستدامة، 2016، *http://bit.ly/2sGdQis*، كسر المساءلة للمواضيع المحظورة في مفاوضات التنمية المستدامة، 2، CESR يونيو 2015 : *id=1732؟http://cesr.org/article.php*
45. اقرأ المزيد حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتعاملة مع خطة عمل 2030: GANHRI 2017، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المشاركة مع SDGs، ***http://bit.ly/2AygY0p***
46. كانت الشبكة تعرف سابقا باسم المحكمة الجنائية الدولية، «لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان»
47. إعلان ميريدا: *http://nhri.ohchr.org/EN/ICC/InternationalConference/12IC/Background%20Information/Merida%20Declaration%20FINAL.pdf*
48. وكانت المؤسسات الوطنية المشاركة هي : A-status : مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، فلسطين، قطر. B-status: الجزائر، البحرين، العراق، ليبيا، عمان، تونس. No status: جيبوتي، السودان.
49. اقرأ المزيد في هذا الفصل الخاص بالمدرس حول الهدف 16.ب للمنشور السنوي لشبكة TAP بشأن هدف التنمية المستدامة 16 (أبريل 2017)، متاح في *https://www.humanrights.dk/what-we-do/sustainability/human-rights-sdgs/sdg-indicators*
50. UN DESA، نوفمبر 2017، تواليف المراجعات الوطنية الطوعية لعام 2017، تقرير من إعداد شعبة التنمية المستدامة (DSD): http://bit.ly/2hlPMN0
51. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2017، خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة. متوفر على الرابط التالي:
https://unstats.un.org/sdgs/hlg/Cape-Town-Global-Action-Plan
52. قراءة المزيد حول DIHR 2017، حقوق الإنسان والبيانات - أدوات وموارد للتنمية المستدامة: bit.ly/humanrights-data
53. النظام الرسميللوثائق (ODS) هي قاعدة بيانات على الإنترنت لوثائق الأمم المتحدة. تم إطلاق قاعدة البيانات لأول مرة في عام 1993 وتم تحديثها في عام 2016. تمتلك ODS وثائق الأمم المتحدة الكاملة والنصوص الرقمية المنشورة منذ عام 1993 وإلى ما بعده وتسمح لمستخدميها بإجراء عمليات بحث عن الكلمات في وثائق رسمية للأمم المتحدة تم نشرها من عام 1993 وما بعده. للمزيد من المعلومات، راجع: *https://documents.un.org*
54. طريقة البحث: Unite search، Filters: English documents، Human Rights Council، Year. البحث الحر عن النصوص
55. مذكرة المنهجية: تضمنت الدورةالسادسة والثلاثين لمجلس حقوق الانسان اعتماد القرارات التي تمت صياغتها خطة عام 2030 بإيلاء تركيز أكثر على، المدن على سبيل المثال. مدنعلى سبيل: المثال. وتشمل القائمة الواردة في الجدول القرارات المعتمدة التي تتخذ نهجا منتظما لخطة عام 2030 ككل.
56. سيشكل «التحول نحو مجتمعات مستدامة وصامدة» موضوع المنتدى العالمي الرفيع المستوى لعام 2018
57. حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة - السعي لتحقيق التآزروالمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للدانمرك وشيلي لدى الأمم المتحدة في جنيف، مجموعة الحقوق العالمية، 2017، http://bit.ly/2yFfxdM
58. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2017، *https://undg.org/about/undg-global*
59. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية 2017، إرشادات لدعم التقارير القطرية حول أهداف التنمية المستدامة (2017)،
https://undg.org/document/guidelines-to-support-country-reporting-on-the-sustainable-development-goals
60. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية 2017، فريق الأمم المتحدة القطري لدعم متابعة توصيات حقوق الإنسان:
https://undg.org/wp-content/uploads/2017/12/51187-UNDG-HRWG-Study-web.pdf، ص. 20
61. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017، التقييم المتكامل السريع (RIA)،
http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/sustainable-development-goals/rapid-integrated-assessment---mainstreaming-sdgs-into-national-a.html/
62. موجز مختصر حول أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة (UNDAFs) - الحالة والاتجاهات والجيل القادم، مارس 2016:
https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/doco-summary-brief-on-undaf-march2016.pdf
63. حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة - السعي لتحقيق التآزروالمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان والبعثات الدائمة للدانمرك وشيلي لدى الأمم المتحدة في جنيف، مجموعة الحقوق العالمية، 2017، *http://bit.ly/2yFfxdM*
64. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2016: دعم السياسات لفرق الأمم المتحدة القطرية في دمج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الشبكي:
https://undg.org/wp-content/uploads/2016/09/Policy-Operational-Support-to-UNCTs-on-HR-in-SDG-Implementation-FINAL...-1-1.pdf

المعهد
الدنماركي
لحقوق الإنسان